فصل تمهيدي
الإطار العام للدراسة

- مشكلة الدراسة.
- أسئلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- منهج الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- خطوات الدراسة.

obeikandl.com

فصل تمهيدي

الإطار العام للدراسة

التنمية البشرية وسيلة وغاية في المجتمع، ومن الضروري أن تكون شاملة متكاملة، تهدف إلى تنمية كل القدرات والطاقات الكامنة في الإنسان، فالإنسان أعظم وأعز مخلوقات الله، وقد وهبه قدرات كبيرة لا تستغل كما هو منشود في أغلب الأحيان، وللتنمية البشرية وسائل وأساليب متعددة، ولكن أهمها على الإطلاق التعليم، الذي يعتبر مفتاحاً لتنمية كل قدرات الإنسان، ولا شك بأن كل التجارب التي تمت في القرون المنصرمة، أثبتت أن البوابة الوحيدة للتقدم هي التعليم والعلم [1] .

فالعلاقة بين تقدم العلم والمعرفة وبين التقدم الاجتماعي علاقة تشابكية حوارية، لأن التعليم يزيد الوعي لدى الفئات العمرية بضرورة السلم الذي يؤدي إلى الاستقرار ما ينعكس إيجاباً على المجتمع، ويمثل حجر الزاوية في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، إذاً فالتعليم هو المدخل الصحيح لصون الحقوق الإنسانية والوفاء بالحاجات الاجتماعية للبشر، سواء أكانت روحية أم معنوية أو مادية، وهو بذلك عماد التنمية البشرية الشاملة [2].

كما أن للتعليم مردوداً إيجابياً على صحة الإنسان، وتظهر آثاره في تكوين العادات الصحية، والوعي باحتياجات الوقاية، وباحتياجات العلاج، وتجنب مصادر الخطر، ويكون ذلك انعكاساً لما يكتسبه الإنسان من معارف وخبرات وقيم، تزوده بها المناهج الدراسية أو وسائل الإعلام أو غيرها من مصادر التوعية الصحية [3]. لذا أصبح من المسلمات أن التعليم هو الأداة الأساسية في التغيير، وهو المرتكز الأساسي في التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي في أي مجتمع من المجتمعات.

ولأن التعليم يفتح آفاق المعرفة أمام المجتمعات، فقد سعت الحكومات وبصورة دائمة ومستمرة إلى تطوير التعليم فيها، وقد انتهجت عدة سبل ووسائل لتحقيق هذا التطوير، وكان البحث التربوي أحد المداخل الذي تم الاستناد عليه في إصلاح وتطوير التعليم.

---

(1) - حسين كامل بهاء الدين:" محاضرة ألقيت أمام لجنة تنمية القوى البشرية بمجلس الشورى"،**مجلة التربية والتعليم**، المجلد٥، العدد٢٥، مارس ١٩٩٩، ص٨.

(2) – عبد العزيز عبد الله السنبل: **التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، مطابع وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤، ص ص ٥٨– ٦١.

(3) – حامد عمار: **من مشكلات العملية التعليمية**، ط.٢، الدار العربية للكتاب، القاهرة،١٩٩٧، ص ٥٨.

وقد أنشأت الدول المختلفة (المتقدمة والنامية) على حد سواء، مؤسسات ومراكز للبحث التربوي، لتقوم هذه المؤسسات بدورها في قيادة عملية التطوير المنشودة.

ولم تكن مصر بعيدة عن الاهتمام بالبحث العلمي في مجال التربية، وقد أدركت وزارة التربية والتعليم أهمية تطوير وتحديث التعليم بأسلوب علمي يقوم على البحث والتجريب، إيماناً منها بأنه لا يمكن أن يتم التطوير دون دراسات وبحوث ترسم السياسات والتجديدات التي ينبثق منها التطوير، فأنشأت العديد من المراكز والجهات البحثية المختصة بالبحث التربوي، أو يقع في إحدى اختصاصاتها البحث التربوي [1]، ومن هذه المراكز المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

فمنذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في عام ١٩٧٢ أنشأت وزارة التربية والتعليم المركز القومي للبحوث التربوية، إيماناً منها بضرورة الاعتماد على البحث العلمي قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بتطوير التعليم، وكذلك الاعتماد على البحث العلمي في إيجاد الحلول العلمية للمشكلات التعليمية التي يشكو منها النظام التعليمي.

وحُددت أهداف المركز بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ [2] (قرار الإنشاء) [3] ، بأنه يهدف "إلى حشد كافة إمكانيات البحث العلمي في شؤون التربية والتعليم، لتزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة، التي تحقق مساعدة الطلاب عبر المراحل الدراسية والفنية على النمو والنضج عقلياً ومادياً، وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد في ميادين العلم والإسهام في تطويره ووضعه في خدمة المجتمع".

---

(1) – وزارة التربية والتعليم:

http://www.emoe.org/public/inside.aspx?sub1=developedu&sub2=research<10/12/2004>

(2) – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٨٨١) لسنة ١٩٧٢ ، بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوي، المادة (٢).

(3) – بالإضافة إلى هذا القرار الجمهوري صدر قرارين جمهوريين نظما العمل بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية هما:

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٠ بشأن اعتبار المركز القومي للبحوث التربوية من المؤسسات العلمية.

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩، بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

– سيتم تفصيل ما تضمنته هذه القرارات بالفصل الذي خصص للحديث عن المركز.

ومارس المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية عمله لتحقيق أهداف إنشائه، فتناول الباحثون فيه التعليم بجميع مراحله وأنواعه، والعملية التعليمية بجميع مقوماتها ومكوناتها، وبحثوا في إمكانية حل مشكلاتها، وتطويرها.

وقد حازت مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر على اهتمام وفكر وأبحاث الباحثين في المركز، وذلك انطلاقاً من أهمية هذه المرحلة التي تعتبر مرحلة وسطى ومنطقة عبور إلى مرحلة التعليم العالي أو إلى سوق العمل وإنهاء التعليم، وبذلك يقوم التعليم الثانوي العام بدور مزدوج في إعداد الطالب للحياة العملية أو إعداده لمواصلة حياته الدراسية في الجامعات، كما يمثل الحد الأدنى الضروري لإعداد المواطن القادر على التعامل مع معطيات العصر ومتغيراته، والقادر على مواصلة التعليم والتدريب مدى الحياة، خاصة في عصر كثيف إنتاج المعرفة [1].

فضلاً على ذلك فإن مرحلة التعليم الثانوي العام تعتبر المرحلة التعليمية المسؤولة عن توجيه الفرد تعليمياً ومهنياً، وهي مرحلة اكتساب وتعميق الكفايات الأساسية في فروع المعرفة المختلفة، والتي تزوده بالحد الأدنى منها لدخول أي تخصص من التخصصات، وبذلك تعتبر المسؤولة مباشرة عن صياغة القوى العاملة، وعن إنتاجية القوى العاملة الوسطى ذات التعليم الثانوي [2]، والتعليم الثانوي يعمل كحلقة وصل ما بين الفرد ومجتمعه، من خلال التكامل والتفاعل بينه وبين ما تقدمه المدرسة من برامج أكاديمية وعلمية ومهنية وفنية، وبين متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع [3].

([1]) – راجع في ذلك:

– وزارة التربية والتعليم و البنك الدولي: **خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوي في مصر(١٩٩٧-٢٠٠١)**، وحدة التخطيط و المتابعة ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٦.

– .....: **ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر**، وحدة التخطيط و المتابعة (برنامج تحسين التعليم الثانوي)، ط. ٣، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٩.

([2]) – راجع في ذلك:

– **محمد عزت عبد الموجود:" تطوير التعليم الثانوي لخدمة أغراض التنمية في دول الخليج(دعوة وحوار)"، مجلة التربية والتعليم**، العددان ٢٣/٢٤، مارس/ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٢٩.

– **يوسف عبد المعطي مصطفى: " نحو مدرسة ثانوية عامة من أجل الإعداد للحياة"، التربية المعاصرة**، العدد ٢٥، السنة ١٠، يناير ١٩٩٣، ص ٤٦.

([3]) – راجع في ذلك: – **صلاح الدين محمود علام: "اتجاهات التجديد في التعليم الثانوي وربطه بالعمل المنتج في الدول غير العربية"، مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، العدد ٥٨، أكتوبر ١٩٩٦، ص ٤٢.

– **محمد عزت عبد الموجود:" تنويع التعليم الثانوي الرأي والرأي الآخر"، مجلة مركز البحوث التربوية**، جامعة قطر، العدد ٨، يوليو ١٩٩٥، ص ١٢٦.

كما أن مرحلة التعليم الثانوي العام تغطي مرحلة حرجة من مراحل نمو الإنسان هي مرحلة المراهقة، وما يصاحبها من تغييرات أساسية في البناء والإدراك والسلوك، ينبغي على المدرسة الثانوية توفير العوامل المختلفة لمساعدة الطالب على تجاوز هذه المرحلة بنجاح، ودون أي آثار جانبية[1].

ونظراً لأهمية مرحلة التعليم الثانوي العام السالفة الذكر، فقد نالت الكثير من العناية في مصر، وشهدت بنيتها العديد من محاولات الإصلاح والتحديث والتطوير، بهدف حل مشكلاتها، ومواكبة ما يحدث من تطورات ومستجدات عالمية تخص هذه المرحلة، وقد صدر في سبيل ذلك الكثير من التشريعات الوزارية والجمهورية، نظمت العمل في هذه المرحلة خلال الفترات الزمنية المختلفة.

مشكلة الدراسة:

مما سبق يتضح أن دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية يتمثل في إجراء بحوث تطبيقية على جميع المراحل التعليمية، توضح وتقود جهود الإصلاح، ومن أهمها البحوث الجماعية على مستوى المدرسة والفصل الدراسي بمشاركة المعلمين والإداريين، للتعرف على نتائج التطبيق والتطوير ورصد معوقاته [2].

وقد نال التعليم الثانوي العام بعض اهتمام المركز والباحثين فيه، فبحثوا في كل ما يتعلق ويرتبط فيه، وبجميع عناصر المنظومة التعليمية من (أهداف ــ سياسة قبول ــ سياسة تشعيب ــ مناهج وخطة دراسية ــ تكنولوجيا ــ امتحان .....الخ)، وحاولوا إيجاد حلول ممكنة لمشكلاته كافة، وابتكار الصيغ الجديدة الفعالة من أجل تطويره والنهوض به، وأنتجوا في هذا المجال العديد من الأبحاث القيمة، ووصلوا إلى العديد من النتائج والتوصيات، تم تزويد وزارة التربية والتعليم بها، للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التعليمية الخاصة بتطوير هذه المرحلة التعليمية.

ومع ذلك فقد صدر عن وزارة التربية والتعليم الكثير من التشريعات (قوانين وقرارات)، نظمت التعليم والعمل في مرحلة التعليم الثانوي العام، وبما أن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية أحد الجهات المسؤولة والمشاركة (بحكم العلاقة التي تربطه بوزارة التربية

([1])- محمد الفالوقي، رمضان القذافي: **التعليم الثانوي في البلاد العربية**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ط.٢ ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٢٢ – ١٢٣ .

([2]) – وزارة التربية والتعليم: **مبارك والتعليم– المشروع القومي لتطوير التعليم**، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٤٠.

والتعليم)، في التحضير والتمهيد لمثل هذه التشريعات، فإن الأمر يتطلب معرفة فيما إذا كانت نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام قد ساهمت في صدور تشريعات تطوير هذه المرحلة.

أسئلة الدراسة:

تجيب الدراسة عن السؤال المحوري الآتي:

ما دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية؟ وكيف يمكن تفعيله ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

١. ما واقع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من حيث النشأة والأهداف والتطور.....؟
٢. ما ماهية البحث التربوي ودوره في تطوير التعليم؟
٣. ما الجهود الرسمية المبذولة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر ؟
٤. ما دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر؟
٥. ما المقترحات التي توصلت إليها الدراسة والتي يمكن أن تسهم في تفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير التعليم عامة، والتعليم الثانوي خاصة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١. تعرف واقع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من حيث النشأة والأهداف والتطور ....
٢. تعرف ماهية البحث التربوي ودوره في تطوير التعليم.
٣. تعرف الجهود الرسمية لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر.
٤. توضيح دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر.
٥. تقديم مقترحات لتفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ولزيادة إفادة وزارة التربية والتعليم من بحوث ودراسات المركز في تطوير التعليم عامةً، وفي تطوير التعليم الثانوي العام خاصةً.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية نفسه، والمهام الموكلة إليه للنهوض بالتربية والتعليم في المجتمع المصري.

كما وتعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تحاول الكشف عن الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسة تربوية بحثية في مجال تطوير مرحلة مهمة من مراحل العملية التعليمية، وتأكيد الصلة بين جهود المركز والسياسات التي تتبناها وزارة التربية والتعليم في التعليم عامة والتعليم الثانوي العام خاصة، والتي يمكن أن يستفيد منها الباحثون في المركز من جهة، ومتخذو القرار في الوزارة من جهة أخرى، كما يمكن أن تعود بالفائدة على كافة المعنيين والمهتمين بالتعليم الثانوي العام.

ويمكن الاستفادة من الدراسة الحالية في تضيق الفجوة بين نتائج البحوث ومتخذي القرار، إذا وجدت هذه الفجوة، واستقراء دروس مستفاده لتحسين المدخلات والمخرجات في بحوث المركز لتدعيم العلاقة مع الوزارة.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي [1] للتعرف على المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وأسلوب تحليل المحتوى الكيفي [2] للتعرف على الإنتاجية العلمية للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، فيما يخص مرحلة التعليم الثانوي العام،

([1]) – للمزيد عن المنهج الوصفي راجع:

– ديو بولد ب. فان دالين : **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان الخضري الشيخ، وطلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، طبعة ٢٠٠٣، ص ص ٢٩٢-٢٩٦.

– أسامة حسين باهي: **البحث التربوي كيفية إعداده وكتابة تقريره العلمي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ص ٤٦-٤٧.

([2])– للمزيد عن تحليل المحتوى الكيفي راجع:

– علي عبد الرازق جلبي: **تصميم البحث الاجتماعي الأسس والاستراتيجيات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص ص ٤٦٠- ٤٩١.

– مجدي عزيز إبراهيم: **مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية**، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٨٩، ص ص٧٩-١١٦.

obeikandl.com

كما تستخدم أسلوب دراسة العلاقات (دراسة الارتباط) [1] للتعرف على العلاقة بين القرارات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والتي تخص تطوير التعليم الثانوي وبين أبحاث المركز، وذلك (بتحليل وإعادة تركيب أبحاث المركز والتشريعات التربوية المرتبطة بها) والخاصة بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام.

حدود الدراسة:

١. الحدود الزمنية:

تتحدد الدراسة زمنياً بالفترة من سنة ١٩٨٠ (وهي السنة التي صدر فيها قرار رئيس الجمهورية رقم (٩٦) والذي نص على اعتبار المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من المؤسسات العلمية) وحتى سنة ٢٠٠٤ (وهي أخر سنة نشر فيها المركز أبحاثه، حيث أن أبحاث سنة ٢٠٠٥ لم تكن قد نُشرت أثناء إجراء هذه الدراسة).

٢. الحدود الموضوعية:

انطلاقاً من أن إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية من كافة جوانبها سواء النظرية منها أو التطبيقية، تعد آلية من آليات تحقيق المركز لأهدافه، لذا سيكون محور تركيز الدراسة الحالية على تقويم دور المركز من خلال أبحاثه التي أجراها.

وسوف تقتصر هذه الدراسة على الأبحاث الفريقية التي أجراها الباحثون في المركز في مجال التعليم الثانوي العام [2]، في ضوء المحاور التالية (الأهداف- سياسة القبول- سياسة التشعيب- الخطة الدراسية- التكنولوجيا- الامتحانات)، وتستبعد الدراسة الأبحاث التي أجراها المركز والتي لا ترتبط بهذه المحاور.

كما تشمل كافة القرارات والقوانين الصادرة عن الوزارة خلال هذه الفترة والتي تخص مرحلة التعليم الثانوي العام، وفق المحاور السابق الإشارة إليها.

وقد تم التركيز على الأبحاث الفريقية في هذه الدراسة لأن بحوث الفريق تختلف عن

---

(1) – للمزيد عن دراسة العلاقات (دراسة الارتباط) راجع:

- رجاء محمود أبو علام: **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، ط .٥ طبعة مزيدة ومنقحة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط .٥ طبعة مزيدة ومنقحة، ٢٠٠٦، ص ص ٢٣٩-٢٤٩.
- عبد الجليل الزوبعي : **مناهج البحث في التربية**، **دورة البحث التربوي الأولى (التمهيدية)**، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت١٢ ــ ٢٠ سبتمبر١٩٨٠، ص ص ٢٠٧-٢١٠.

(2) – بالإضافة إلى الندوة التي أجراها المركز بعنوان تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة عام ١٩٨٩.

obeikandl.com

البحوث الفردية في مجالاتها، وكذلك تكون جودة المجالات وفق معايير ومحكات أهمها [1] :

١. تنوع أبعاد مجال البحث وتعددها، بحيث يغطي المجال شتى التخصصات التربوية، وما يتعلق بها من تخصصات أخرى.
٢. تحقيق المجال المبحوث فيه لمتطلبات وحاجات لها أهمية قومية.
٣. مواكبة المجال المبحوث للاتجاهات العالمية المعاصرة.
٤. احتواء المجال لمشكلة حقيقية بحيث تكون أهمية دراسته واضحة فيما يلي:

أ ــ تضيق الفجوة بين الفكر والتطبيق.
ب ــ إزالة أو إضعاف التناقض الفكري أو المنطقي أو العلمي.
ج ــ توضيح غموض المفاهيم والمدركات والتفسيرات.

فضلاً على ذلك فإن النظرة الشاملة التي تعالج الموقف أو الظاهرة من أكثر من زاوية، تتطلب عادةً فريقاً من الباحثين، يتولى كل منهم جانباً من جوانب المشكلة، بطريقة تتكامل مع جهود الباحثين الآخرين، مما يوصل في النهاية إلى الحلول الشاملة المتكاملة في أقصر وقت وجهد ممكن [2].

مصطلحات الدراسة:

الدور:

تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم الدور، فمنها ما ركز على دور الفرد في الجماعة والمجتمع، ومنها ما ركز على تناول دور المؤسسات والهيئات في المجتمع.

فعلى مستوى الفرد يعرف **الدور** بأنه " سلوك مركب من حزمة من الأنشطة الممتزجة في علاقات مع نشاط الآخرين، فهو يمثل مجموعة من الالتزامات السلوكية الوظيفية، التي تحدد سلوكيات الأفراد في مواقف معينة، كما أنها تفرض مجموعة من التوقعات عن الأفراد، فالأفراد يتصرفون في حياتهم نحو أنفسهم ونحو الآخرين وفقاً لتوقعاتهم للأدوار التي يلعبونها، أو التي يؤديها الآخرين، فكأن الأفراد يتوقعون سلفاً ما سيكون عليه

([1]) – عوض توفيق عوض: " جودة بحث الفريق في مصر"، **مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي** ، الندوة الرابعة، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وكلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة ١٧-١٩ أبريل ٢٠٠١، ص ١٠٨٤.

([2]) – يوسف صلاح الدين قطب: " حاجتنا إلى تنظيم البحوث التربوية(٢) لدفع حركة الإصلاح في التعليم"، **صحيفة التربية**، السنة ٣٥، العدد ١، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٥.

سلوك الآخرين من منطلق معرفتهم بطبيعة أدوارهم، ومن ثم فإن الفرد يستطيع أن يتخيل ما يتوقعه منه الآخرون، فالدور له وظيفة تنظيمية مهمة في حياة الأفراد" [١].

وفي نفس الإطار يمكن تعريف **الدور** بأنه:" أوجه النشاط التي يقوم بها الأعضاء كأفراد في ارتباطهم في التركيب الاجتماعي" [٢].

أما في إطار المؤسسات الاجتماعية فلابد من الإشارة إلى أن هناك نسقاً من الأدوار والمراكز في إطار المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والتي يمكن إدراكها أن يساعد الباحث الاجتماعي على تفهم نسق العلاقات القائمة، أو نظام التفاعلات الاجتماعية الجارية داخل المؤسسات الاجتماعية [٣].

وعليه يمكن تعريف **الدور** بالنسبة للمؤسسات بأنه" مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تقوم بها هيئة أو مؤسسة سواء كانت هذه المهام والمسؤوليات مؤقتة أو دائمة أو مستقبلية، لتلبية حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع، والدور يعبر عن جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته التي تمارس أفعال اجتماعية في مواقف معينة"، وتعتمد نظرية الدور على بعض المفاهيم منها [٤]:

- الدور المتوقع: وهو مجموعة التصورات والأفكار أو المعارف التي تتكون لدى أشخاص لمدى مناسبة أنماط سلوكية يقوم بها شاغل مكانة معينة بالنسبة لتلك المكانة.
- الدور المعياري: وهو مجموعة المواصفات أو المتطلبات النابعة من المجتمع أو من الثقافة، والتي ترسم للمؤسسات/ الأفراد أدوارهم في حدود مراكزهم المناسبة.
- الدور الفعلي: وهو الدور الذي يؤدى من قبل المؤسسة/ الفرد على أرض الواقع.

---

(١) - شاكر عطية قنديل: **مفهوم الدور**، في فرج عبد القادر طه وآخرون، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، دار الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٧٤٤- ٧٤٥.

(2) - Lewis A. Coser & Bernard Rosenberg: **Sociological Theory**, Macmillan, New York, 1976. p.p 251-252.

(٣) - ر. بودون ف. يور يكو: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص ص٢٨٩- ٢٩٠.

(٤) - عبد الله بيومي: "**تطوير دور الرائدات الريفيات في مجال محو أمية المرآة الريفية**"، في بحث (**المداخل لتنشيط محو الأمية في الريف المصري**)، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٢.

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:

عبارة عن هيئة عامة تمارس نشاطها علمياً وتتبع وزير التعليم، وتتألف من شعب بحثية متخصصة وعددها ست، وتهدف إلى تزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة، التي تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة المختلفة على النمو والنضج عقلياً واجتماعياً، وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد في ميادين العلم، وتنمية قدراتهم على التفكير والإبداع والإسهام في تطوير العلم ووضعه في خدمة المجتمع، ويقوم بأجراء البحوث التربوية التي تؤدي إلى تحقيق ذلك [١] .

وتحدد الدراسة تعريفاً إجرائياً **لدور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية** بأنه: قيام المركز وباحثيه (في سبيل تحقيق أهدافه) بإجراء بحوث ودراسات علمية فريقية، توصلت إلى نتائج، وقدمت توصيات ومقترحات.

التطوير:

التطوير لغة يعني التغير أو التحول من طور إلى طور، فطبقاً للمعجم الوسيط تعني كلمة (تطور) تحول من طوره، وتعني كلمة (التطور) التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضاً على التغير التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه، أما التطوير اصطلاحاً فيعني على وجه العموم، التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر فعالية وكفاءة [٢].

كما يعرف التطوير: بأنه "عبارة عن نمط من أنماط التغيير التي يمر بها الفرد أو النظم الاجتماعية، نتيجة التفاعل بين العديد من القوى كالأفراد والمنظمات والمؤسسات المجتمعية والعادات والتقاليد الاجتماعية، وهو بذلك يعني تغييراً يتصف بالنمو لبنية معينة أو لوظيفة معينة أو مهارة معينة، وهذا النمو يمر بمراحل متعددة" [٣] .

والتطوير التربوي: يعني القيام بالتغيير من أجل تنمية أحد أو بعض خواص النظام التعليمي، في اتجاه ايجابي، ونحو معايير قيمة [٤].

([1]) – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: **دليل المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠.

([2]) – محمد السيد علي: **مصطلحات في المناهج وطرق التدريس**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٢.

([3])- Carter V. Good: **Dictionary of Education**, MC- Graw Hill Book Company, New York, 1973, p. 177.

([4]) – دون أندرسون: "موقف الناشئة وتخطيط التعليم الثانوي"، **مستقبليات**، المجلد ١٧، العدد ١، ١٩٨٧، ص ٥٠.

والتطوير التربوي إما أن يكون جزئياً تكون الفائدة منه محدودة، أو أن يكون كلياً يتميز بالشمول والعلمية والواقعية والتخطيط والتجريب والمتابعة [١].

وتتم عملية التطوير التربوي وفق مهمتين أساسيتين هما [٢]:

- التصميم: وتتطلب توفر فريق من المتخصصين بالبحث التربوي لإعداد برنامج للتطوير التربوية، وقد يكون الشيء المستهدف من التطوير فلسفة مطورة، أو منهجاً جديداً، أو طريقة مستحدثة في التدريس، أو تنظيماً جديداً للمدرسة ...الخ.
- الاختبار: ويتم فيها تجريب البرنامج (المنهج الجديد مثلاً) على عينة من الأصل الإحصائي المستهدف، وهنا يتعرض البرنامج الجديد للتقويم الشامل، ويتطلب هذا توفر مقاييس جيدة لتحديد إلى أي مدى تتفق النواتج التي يحدثها البرنامج مع الأهداف المعدة له، وبالطبع فقد توجد في البرنامج الجديدة بعض النقائص، وفي هذه الحالة لا بد من أن تعاد إلى مرحلة التصميم لتعالج نواحي النقص والضعف فيها.

أن أي تطوير ناجح لا بد وأن يستوحي أسسه وأن يستند بشكل أو بآخر على نتائج البحوث التربوية، التي تأخذ بالاعتبار منجزات العلم الحديث، والخبرات التربوية، والممارسات الأكثر تطوراً، كي يجد العلم التربوي تجسيداً فورياً في الواقع الموضوعي [٣].

ويوجد بجانب مصطلح التطوير التربوي بعض المصطلحات المرادفة له في المعنى كالإصلاح التربوي والتجديد التربوي، ولكنه يختلف عنهما في الدلالة وفي اتساع وضيق المفهوم، حيث إن **الإصلاح التربوي** يشير إلى: عملية التغيير في النظام التعليمي، أو في جزء منه نحو الأحسن، وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية، بل أن بعض علماء اجتماع التربية يعرفون الإصلاح التربوي الحقيقي، بذلك الإصلاح الذي يتضمن عمليات وتغييرات سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع مصادر القوة والثروة في المجتمع [٤].

([1]) – الدمرداش سرحان: "دور البحث التربوي في تطوير المناهج"، **دورة البحث التربوي الأولى (التمهيدية)**، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج،الكويت١٢ –٢٠ سبتمبر ١٩٨٠، ص ص٥٤–٥٥ .

([2]) – فؤاد أبو حطب: نحو استراتيجية قومية للبحث التربوي في الوطن العربي، **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، المجلد ١٠، العدد ٢٥، يناير ٢٠٠٠، ص ٥–٦.

([3])– محمد إبراهيم الشطلاوي: سياسة التطوير التربوي ومكانة البحث فيها، **مؤتمر السياسات التعليمية في الوطن العربي**، رابطة التربية الحديثة وكلية التربية جامعة المنصورة، المجلد الأول، يوليو ١٩٩٢، ص ٨١.

([4])- حسن حسين البيلاوي: **الإصلاح التربوي في العالم الثالث**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٩.

إذاً فالتطوير والإصلاح يتشابهان بأن كليهما يهدف إلى تحسين الواقع إلى الأفضل، إلا أنهما يختلفا. من حيث المبدأ، حيث إن الإصلاح ينطلق من وجود مشكلة أو مشكلات تتطلب علاجاً وحلاً (تتطلب إصلاحاً)، بينما ليس بالضرورة دائماً وجود مشكلة ينطلق منها التطوير، فقد يكون هناك رغبة للتطوير لغاية التطوير فقط، وليس لغاية حل مشكلات يعاني منها الواقع، فضلاً عن أن مصطلح الإصلاح أكثر اتساعاً من التطوير، وقد يكون التطوير بذاته أحد أساليب الإصلاح.

ويعرف مصطلح **التجديد التربوي** بأنه: عملية منهجية منظمة تتضمن إدخال المعرفة العلمية الجديدة، وإضافة التكنولوجيا المعاصرة إلى مدخلات وعمليات النظام التعليمي، ما يمكن هذا النظام من الانتقال والتحول في مواجهتها إلى وضع جديد يحظى بالتوازن النسبي، في حركة مكوناته وآليات وعملياته، وجودة مخرجاته بما يمكنه من تحقيق وظائفه [1].

ويختلف التطوير عن التجديد من حيث إن التجديد التربوي يبقي على النظام القائم كما هو، ويجدد فيه العنصر المستهدف من التجديد فقط، بينما التطوير يكون من خلال تغيير جذري في كافة عناصر النظام، والتجديد قد يكون إحدى الوسائل لتحقيق التطوير، لذا فمصطلح التطوير أشمل وأعم.

الدراسة التقويمية:

تعرف **الدراسة التقويمية** بأنها "ذلك النوع من البحوث الذي يطبق مهارات البحث لتحديد فاعلية وقيمة الممارسات التربوية، وقد يكون للتقويم آثاره المباشرة على عملية اتخاذ القرارات في موقع معين، أو قد يزود الهيئات التربوية بالمعرفة الضرورية لاتخاذ قرارات تتعلق بالإجراءات التربوية، والغرض منها عادةً تطوير العملية التربوية" [2] .

كما تعرف **الدراسة التقويمية**: بأنها عملية تطبيق الأساليب العلمية المنظمة لجمع أدلة متسقة وصادقة حول كيفية ومدى تأثير أنشطة محددة في نواتج معينة، لذلك تعد نوعاً خاصاً من البحوث التطبيقية التي تهدف بدرجة أساسية إلى تقييم تطبيقات المعرفة، وليس اكتشاف المعرفة، وتختلف البحوث التقويمية عن غيرها من البحوث التطبيقية في أنها تؤكد المنفعة ، لأنها تهدف لتحقيق هدف عملي معين، وتحاول تقديم معلومات مفيدة تساعد في تخطيط

([1]) – فاروق عبده فليه أحمد عبد الفتاح: **معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً**، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٧١.

([2])– رجاء محمود أبو علام: مرجع سابق،ص ص ٣٣٣– ٣٣٤.

obeikandl.com

البرامج التربوية وبنائها [١] .

ويمكن تصنيف هذه البحوث التقويمية في نمطين متميزين ولكنهما مترابطان في ضوء أنشطة بحوث تقويم السياسات، أحدهما تقويم العمليات، والآخر تقويم الأثر، فتقويم العمليات يهتم بمعرفة إلى أي حد تنفذ سياسات أو برامج معينة وفقا للخطوط العريضة المحددة، وربما يجري تعديل محتوى السياسة أو البرنامج المعين، وتأثيره على المستفيدين منه، أو إعادة صياغته بشكل أعمق أو تغييره أثناء التنفيذ، أما تقويم الأثر فيهتم بفحص ما إذا كانت سياسة أو برنامج معين سببا في إحداث تغييرات في الاتجاه المطلوب، وهذا يتطلب توضيح الأهداف الإجرائية للسياسة أو البرنامج، وقياس التقدم نحو هذه الأهداف [٢] .

وكثير ما يستخدم مصطلح" تقويم البرامج" مرادفاً للبحوث التقويمية، إلا أنه يختلف عنه من حيث إن التقويم يعد عملية اجتماعية متعلقة بالحكم على جودة أو نوعية شيء ما، وهي تعد أساسية لمعظم أشكال السلوك الاجتماعي، سواء للأفراد أو المؤسسات و النظم المعقدة، وعلى الرغم من أن التقويم أو الحكم يستند إلى أسس منطقية، إلا أنه لا يتطلب إجراءات منظمة لتقديم أدلة تدعم الحكم، بينما البحث التقويمي يقتصر على توظيف أساليب البحث العلمي في إجراء التقويم، لذلك فإن الصفة" تقويمي" تحدد نمطاً من أنماط البحث الذي يهدف لزيادة إمكانية البرهنة على جودة أو نوعية نشاط اجتماعي معين، وليس التحقق منه فقط [٣] .

وتختلف البحوث التربوية التقويمية عن أنواع البحوث التربوية الأخرى من حيث الوظيفة والقيمة، فوظيفية البحث التربوي هي البرهنة والإثبات وتحقيق الفروض، بينما وظيفة البحث التقويمي هي التطوير وإصدار الرأي، وقيمة البحث التربوي في منهجه، بينما قيمة البحوث التقويمية في نتائجها، ولزيادة التوضيح يمكن اعتبار البحث عملية تصغيرية ميكروسكوبية للظاهرة، بينما البحث التقويمي عملية تلسكوبية وتكبيرية للظاهرة [٤] .

ويقصد الباحث **بالدراسة التقويمية** في هذه الدراسة بأنها: الكشف عن دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في صدور بعض التشريعات التربوية الخاصة بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، في ضوء الأبحاث الفريقية التي قام بها المركز.

---

(١) – صلاح الدين محمود علام: التقويم التربوي المؤسسي(أسسه ومنهجياته وتطبيقاته في تقويم المدارس)، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(٢) – المرجع السابق،ص ص ٣٢– ٣٣.

(٣) – المرجع السابق، ص ٣٣.

(٤) - محمد عزت عبد الموجود: "الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية (الأسباب والتداعيات والحلول)"، مجلة البحث التربوي ، السنة ١، العدد١، يناير ٢٠٠٢، ص ص ٢٤– ٢٥.

الدراسات السابقة:

أن الإطلاع على الدراسات السابقة [1] التي تمت في مجال الدراسة الحالية، يثري الباحث والدراسة بمعلومات كثيرة، أهمها أنها تلقي الضوء على النقاط التي تناولتها هذه الدراسات، وبالتالي يتأكد الباحث من أن موضوع بحثه لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، كما أنها تزيد من علم الباحث وإطلاعه على جوانب متعددة بموضوع بحثه، ومن هنا كان لابد من عرض بعض الدراسات التي تناولت مراكز البحث التربوي في مصر.

١- "مراكز البحث التربوي دراسة مقارنة" (٢٠٠١) [2] :

هدفت الدراسة وضع تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في مصر، وذلك في ضوء الخبرة العالمية في بعض الدول المتقدمة في هذا المجال، وفي ضوء ما تسمح به ظروف المجتمع المصري وإمكانياته المادية والبشرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن.

ووصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ضوء الخبرة العالمية، وقد احتوى هذا التصور عدة مقترحات حول:

- أهداف المركز
- اختصاصاته.
- الهيكل التنظيمي.
- أجهزته وإداراته.
- رفع كفاءة القوى العاملة في المركز.
- توسيع قاعدة نشاط المركز على المستوى القومي والإقليمي والعالمي.
- توثيق الصلة بين المركز ومتخذي القرارات، وتفعيل دوره في تطوير التعليم.

وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناولها لأحد أجهزة البحث التربوي في مصر، وهو المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

---

(1) – لابد من الإشارة إلى أن الدراسة الحالية قد توصلت إلى العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، إلا أن هذه الدراسة ستقتصر على عرض الدراسات التي تناولت مراكز البحث التربوي (بصفة عامة)، والدراسات التي تناولت المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (بصفة خاصة)، لأنها تشكل الأساس في هذه الدراسة.

(2) – يسريه علي محمود: "مراكز البحث التربوي (دراسة مقارنة)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

وتختلف عنها في الهدف من الدراسة، حيث إن هذه الدراسة كان هدفها الأساسي الوصول إلى تصور مقترح لتطوير المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، بينما دراسة الباحث الحالية هدفها الأساس معرفة العلاقة ما بين أبحاث المركز وتطوير التعليم الثانوي العام، أي معرفة العلاقة ما بين أحد أجهزة البحث التربوي في مصر، وبين متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية (وزارة التربية والتعليم).

ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في التعرف على واقع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، كما يمكن أن تستفيد من مقترحاتها وخاصة فيما يتعلق بتوثيق الصلة بين المركز ومتخذي القرارات، وتفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير التعليم.

٢ – <u>"اتجاهات المسار البحثي للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ربع قرن(١٩٧٢-١٩٩٦) دراسة تحليلية" (٢٠٠١) [١] :</u>

هدفت الدراسة استخلاص اتجاهات حاكمة للمسار البحثي للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية خلال ربع قرن من تاريخ نشأته (١٩٧٢)وحتى عام (١٩٩٦) سواء فيما يتعلق بانتقاء الموضوعات البحثية أو المناهج المستخدمة، والوصول إلى تصورات بشأن تطوير أدائه البحثي، وصولاً به إلى مستوى أكثر فاعلية فيما يخص إنتاجيته العلمية من ناحية، ودعمه لصناعة القرار التعليمي من ناحية أخرى، وقد استخدمت الدراسة (تحليل المحتوى) مرتكزاً على وحدة الفكرة كمنهج للدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

– كانت الغلبة للبحوث الفنية داخل المسار البحثي خلال هذه الفترة على حساب البحوث ذات الطابع المجتمعي والتي تتعامل مع الظواهر في سياقها العام.

– كانت المتغيرات المؤسسية وتطوراتها في مصلحة النمو الكمي لبحوث وإنجازات المركز، ولم يواكبها نمو مماثل على المستوى الكيفي، حيث ظل اختفاء البحوث الأساسية النظرية المعنية بموقف نقدي من النظريات والمنهجيات السائدة سعياً لتطويرها، وكانت الغلبة

([١]) – أحمد يوسف سعد، أحمد عطية أحمد: "اتجاهات المسار البحثي للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ربع قرن(١٩٧٢-١٩٩٦)دراسة تحليلية"، مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وكلية التربية جامعة عين شمس، الجزء الأول، القاهرة ١٧- ١٩ أبريل ٢٠٠١.

للبحوث التطبيقية بالذات، والتي كانت أقرب إلى مشاهدات استاتيكة للواقع والممارسة التعليمية.

– وضعف الموقف النقدي داخل إنجازات المسار البحثي، وهو أمر يفسره قلة التناول المجتمعي للظاهرة التعليمية وغلبة البحوث التطبيقية واستخدام المنهج الوصفي.

– تبني وجهات ومواقف ورؤى تتماثل مع الموقف الرسمي، فتكاد البحوث تقتصر على الطرف الأضعف في علاقات القوة وإغفال الطرف الأقوى، كالبحث عن التأخر الدراسي، أو معوقات تنفيذ سياسة ما، دون بحث في تأخر العملية التعليمية، أو مدى سلامة هذه السياسة أو تلك.

– التغاضي عن السياق التاريخي للظواهر المختلفة، أو على أكثر تقدير مجرد الرصد التاريخي الوثائقي لها دون تحليل العلاقات وعناصر القوة والصراع داخل المجتمع والحاكمة لهذه الظاهرة في التاريخ.

– قصر التعامل مع القضايا الكبرى كالأمية والتمويل، أو مواجهة ضغوط مجتمعية معينة على أقسام بذاتها داخل المركز التزاماً بتنظيم بيروقراطي، دون تعبئة كافة الشعب والأقسام والباحثين لمعالجتها برؤى أكثر عمقاً واتساعاً وشمولية.

– يمكن لسيادة التحليلات الفنية– دون ظهير من تحليلات قيمية– الإخلال بالعديد من بنود المواثيق الأخلاقية للبحث العلمي الاجتماعي.

وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في أنها تناولت بالتحليل أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وتكمن نقطة الاختلاف في أن هذه الدراسة تناولت أبحاث المركز من حيث المنهجية العلمية والفنية المستخدمة فيها، بغرض تقويم هذه البحوث، والوصول إلى اتجاهات موجهة للبحث التربوي في المركز عموماً، بينما دراسة الباحث الحالية لن تدخل في تفاصيل منهجية دقيقة في الأبحاث، لأن ما يهمها هو نتائج وتوصيات هذه البحوث، وما نفذ منها على أرض الواقع، من خلال صدور تشريعات متماشية معها.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على المنهجية المستخدمة في تحليل الأبحاث، فضلاً عن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تفسير نتائجها.

٣- "مدى إفادة وزارة التربية والعليم من بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية في مجال التعليم الأساسي" (١٩٩٣) [١] :

هدفت الدراسة معرفة واقع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ومشكلاته وعلاقته بالأجهزة المعنية بالتعليم الأساسي بوزارة التربية والتعليم، وانعكاس هذا على مدى الاستفادة من نتائج بحوث المركز في حل مشكلات هذه المرحلة التعليمية، والوقوف على مدى إفادة وزارة التربية والتعليم من نتائج و توصيات بحوث المركز في مجال التعليم الأساسي، وتقديم مقترحات لزيادة الإفادة من البحوث في المركز، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الوصفي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته:

- لم تفد وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بوضوح مفهوم التعليم الأساسي.
- أفادت وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بانفتاح مدارس التعليم الأساسي على البيئة المحلية.
- أفادت وزارة التربية والتعليم بقدر محدود من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بتوافر الأماكن الخاصة بالتدريبات العملية من ورش ومعامل وحجرات.
- أفادت وزارة التربية والتعليم بقدر محدود من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بتوفير الأدوات والأجهزة اللازمة لممارسة التدريبات العملية.
- لم تفد وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بتوفير الخامات المستخدمة في التدريبات العملية.
- لم تفد وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بتوفير فنيين وإداريين لمعاونة معلمي التدريبات العملية.
- لم تفد وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بإنشاء مدارس تجريبية للتعليم الأساسي.
- أفادت وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث

---

(١) - أحمد حسن العروسي:" **مدى إفادة وزارة التربية والتعليم من بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية في مجال التعليم الأساسي**"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان،١٩٩٣.

التربوية والتنمية فيما يتعلق بإنشاء مدارس للتدريب المهني بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي.
– أفادت وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بإنشاء مدارس إعدادية مهنية بدلاً من نظام المسار الخاص.
– محدودية إفادة وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بتدفق التلاميذ عبر السلم التعليمي.
– أفادت وزارة التربية والتعليم من نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يتعلق بموضوع توافر الأبنية المدرسية بمرحلة التعليم الأساسي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجتها النهائية وهي: محدودية إفادة وزارة التربية والتعليم من نتائج و توصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية في مجال التعليم الأساسي.

وتتشابه الدراسة الحالية إلى حد كبير مع هذه الدراسة من حيث تناولها لنتائج وتوصيات أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وعلاقتها بصدور تشريعات تربوية رسمية متماشية ومستندة إليها.

ولكنها تختلف عنها في المرحلة التي تناولتها، فهذه الدراسة تناولت أبحاث مرحلة التعليم الأساسي، بينما دراسة الباحث الحالية تتناول مرحلة التعليم الثانوي العام، كما تختلف عنها في فترة الدراسة حيث كانت في الدراسة السابقة في الفترة من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٨، بينما هي في الدراسة الحالية في الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٤.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في أمور كثيرة منها: المنهجية العلمية المستخدمة فيها، ونتائجها، وتوصياتها.

٤– "دور بعض مراكز البحث في تطوير وتحديث التعليم دراسة مقارنة" (١٩٨٨)[1] :

هدفت الدراسة الوقوف على واقع مراكز البحث التربوي في كل من المملكة المتحدة و جمهورية مصر العربية، ودور كل منهما في تطوير وتحديث التعليم، والوصول إلى الطرق والأساليب التي تزيد من فعالية مراكز البحث التربوي في جمهورية مصر العربية، من أجل تطوير وتحديث التعليم في مصر في ضوء التطورات العالمية في هذا المجال والحادثة في بعض الدول المتقدمة وبشكل خاص في المملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن.

([1])–محمد الصغير منصور الفواخري:"**دور بعض مراكز البحث في تطوير وتحديث التعليم (دراسة مقارنة)**"، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٨٨.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- نتيجة لتوافر مقومات الفعالية لمراكز البحث بالمملكة المتحدة، فقد لعبت هذه المراكز دوراً بارزاً في تطوير وتحديث معظم جوانب التعليم العام فيها.

- أما في جمهورية مصر العربية فإن مراكز البحث التربوي تعاني من عدم توفر مقومات نجاحها وفعاليتها، وقد أثرت هذه المعاناة على تحقيق أهدافها والأدوار المطلوبة والمتوقعة منها.

- فالمركز القومي للبحوث التربوية لم يقم بتهيئة وإعداد الأطر الفنية والبحثية لتتولى مسؤولية القيام بأعمال مراكز البحث التربوي على مستوى المحليات، ولم يقم أيضاً بدراسة أساليب التنسيق والتعاون بين سياسات وزارة التربية والتعليم وبين السياسات التي تتعاون المجالس المتخصصة في رسمها، من أجل إعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في دراستها للمركز القومي للبحوث التربوية.

وتختلف عنها بفترة الدراسة ،حيث إن الدراسة السابقة أجريت في عام ١٩٨٨، أي قبل عام من صدور قرار رئيس جمهورية مصر الذي تم بموجبه إصدار اللائحة التنفيذية للمركز، بينما الدراسة الحالية تجرى في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ أي بعد (١٨) عاماً من الدراسة السابقة.

كما تختلف عنها في الهدف من الدراسة، حيث إن هذه الدراسة هدفت تطوير مراكز البحث في مصر (بما فيها المركز القومي للبحوث التربوية) في ضوء خبرة المملكة المتحدة، بينما الدراسة الحالية تتناول أبحاث المركز الخاصة بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام، وليس المركز بحد ذاته من حيث إنه كيان علمي قائم.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في معرفة مشكلات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، والتي كان يعاني منها منذ (١٨) عاماً، والتي أعاقته عن تحقيق أهدافه، ومدى استمرارية هذه المشكلات حتى الوقت الحالي، كما تستفيد منها في التعرف على الآلية التي تقوم عليها العلاقة ما بين أجهزة البحث التربوي في المملكة المتحدة وأجهزة رسم السياسة التعليمية فيها.

٥- "دراسة مقارنة لبعض مشكلات أجهزة البحث التربوي في مصر وبعض الدول الأخرى" (١٩٨٤) [١] :

هدفت الدراسة التعرف على مشكلات أجهزة البحث التربوي في مصر من خلال ثلاثة محاور تتصل بتلك الأجهزة وهي: إدارة وتنظيم البحث التربوي، تمويل أجهزة البحث التربوي، واختيار وإعداد وتدريب الباحثين، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- إن جميع أجهزة البحث التربوي في مصر وغيرها من الدول المتقدمة تؤكد على أهمية دراسة مشكلات التربية والتعليم، بهدف إيجاد حلول لها.

- تختلف أجهزة البحث التربوي في مصر عن أجهزة البحث التربوي في الدول المتقدمة في عدة أمور أهمها: عدم الاستقلال الإداري عن وزارة التربية والتعليم، عدم الاهتمام بنشر نتائج و توصيات البحوث التربوية، وعدم إيجاد صلات وثيقة مع الميدان التربوي التعليمي.

- عدم استفادة أجهزة رسم السياسات واتخاذ القرارات من نتائج البحوث التربوية في صنع القرار التعليمي بمصر.

- قلة الموارد المالية المخصصة للبحوث وللباحثين التربويين في مصر عنها في الدول المتقدمة، مع وجود عوائق تنظيمية وإدارية تعوق تحقيق الاستفادة من هذه الأجهزة البحثية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناولها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وتختلف عنها (بالإضافة إلى الفترة الزمنية) في الهدف منها، فهذه الدراسة تتناول مشكلات المركز التي تعوقه عن القيام بأعماله، بينما دراسة الباحث الحالية ، وكما ذكر سابقاً تهدف لتوضيح العلاقة ما بين أجهزة البحث التربوي وبين أجهزة رسم السياسة التعليمية.

وتستفيد هذه الدراسة من الدراسة السابقة في التعرف على خبرة دول المقارنة (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) في تنظيم وإدارة وتمويل أجهزة البحث التربوي فيها، وكما تستفيد من النتائج التي توصلت إليها في تفسير نتائجها.

---

(١) - أحمد إسماعيل حجي: "دراسة مقارنة لبعض مشكلات أجهزة البحث التربوي في مصر وبعض الدول الأخرى"، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤.

٦- "تنظيم وإدارة أجهزة البحث التربوي في جمهورية مصر العربية دراسة تاريخية تقويمية" (١٩٨٢) [١] :

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على كيفية تنظيم وإدارة أجهزة البحث التربوي في مصر وهي (المركز القومي للبحوث التربوية، والمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي، وكليات التربية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط، نقابة المهن التعليمية، ورابطة خريجي معاهد وكليات التربية) وتشخيص المشكلات التي تواجه هذه الأجهزة، والكشف عن العوامل المؤثرة على الإدارة بتلك الأجهزة، والتعرف على أهم المشكلات التنظيمية والإدارية التي تعوق هذه الأجهزة، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الوصفي.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- إن مصر تملك طاقة كبيرة وقدرة ضخمة على إجراء وممارسة العمل البحثي في مجال التربية.

- عدم وجود سياسة مرسومة لتوجيه جهود هذه الطاقات البشرية، لاستثمار خبراتها بأعلى قدرة من الكفاءة.

- ضعف قنوات الاتصال بين أجهزة البحث التربوي سواء داخل الجهاز الواحد أو بين الأجهزة المختلفة.

- التأكيد على أهمية النتائج والتوصيات التي تقدمها البحوث ومراكز البحث المختلفة مع ضرورة التعرف على مدى قابلية نتائجها وتوصياتها للتنفيذ.

وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناولها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وتختلف عنها (بالإضافة إلى الفترة الزمنية) في الهدف منها، فهذه الدراسة تتناول إدارة وتنظيم أجهزة البحث التربوي في مصر، بينما دراسة الباحث الحالية وكما ذكر سابقاً تهدف لتوضيح دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في صدور تشريعات متماشية ومرتبطة معها.

وتستفيد هذه الدراسة من الدراسة السابقة في معرفة فيما إذا كان لإدارة المركز ولهيكله التنظيمي دور في خلق وتقوية العلاقة بين المركز ومتخذ القرار التعليمي.

---

(١) - فتحي مصطفى محمد رزق: "تنظيم وإدارة أجهزة البحث التربوي في جمهورية مصر العربية(دراسة تاريخية تقويمية)"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر،١٩٨٢.

٧- "علاقة البحث العلمي في مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية" (١٩٨٠) [١] :

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين أجهزة البحث التربوي في مصر وهي (كليات التربية بالجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد التخطيط القومي،الشعبة المصرية القومية لليونسكو) وبين أجهزة رسم السياسات التعليمية وهي (المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط، نقابة المهن التعليمية، ولجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب)، وواقع العلاقة بين مراكز البحث العلمي بعضها ببعض، وكذلك التعرف فيما إذا كان هناك استفادة من نتائج البحوث أم لا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- عدم وجود خريطة بحثية للبحوث التربوية التي تقوم بإعدادها كليات التربية، والاعتماد على الاختيار الشخصي للباحث والمشرف.
- ضعف الاتصال والتنسيق والتبادل العلمي بين كليات التربية وأجهزة البحث العلمي في مجال التربية.
- العلاقة بين أجهزة البحث في التربية وأجهزة رسم وتنفيذ السياسات التعليمية يسودها التشعب وعدم الانتظام.

وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناولها المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وتختلف عنها (بالإضافة إلى الفترة الزمنية) في الهدف منها، فهذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن العلاقة ما بين عدد من أجهزة البحث التربوي في مصر وما بين أجهزة رسم السياسة التعليمية ، بينما دراسة الباحث الحالية فهي أكثر تحديداً في هدفها حيث إنها اختارت أحد الأجهزة (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)، وإحدى المراحل التعليمية (مرحلة التعليم الثانوي العام) لتدرس العلاقة بينهما.

وتستفيد هذه الدراسة من الدراسة السابقة في معرفة الأسباب والعوامل التي تحول دون

---

(١) – أحمد همام إبراهيم همام: "علاقة البحث العلمي في مجال التربية بأجهزة رسم وتنفيذ السياسة التعليمية"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر،١٩٨٠.

استفادة أجهزة اتخاذ القرار من المراكز البحثية الموجودة في مصر، والتي أثرت على العلاقة بين الطرفين .

التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

مما سبق يتضح أن جميع الدراسات اهتمت بدراسة مراكز البحث التربوي، ومن بين هذه المراكز المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، واختلفت أهداف الدراسات السابقة فيما بينها بتناولها لهذه المراكز، فبعضها تناولها بالمقارنة مع مراكز بحثية في دول أخرى، وبعضها بحث في أهدافها وهيكلها التنظيمي، وعلاقتها بأجهزة رسم السياسات التعليمية واتخاذ القرارات، وحاولت بعض الدراسات تحليل إنجازات هذه المراكز من البحوث للتعرف على مدى فاعليتها في تحقيق أهدافها المرسومة.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها مركز من مراكز البحث التربوي في جمهورية مصر العربية، وإنجازاته، وعلاقته برسم اتخاذ القرارات ورسم السياسات التعليمية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية التي تتناولها، وفي المحور الرئيس لهذه الدراسة، وهو أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية فيما يخص مرحلة التعليم الثانوي العام، ودور هذه البحوث في تطوير هذه المرحلة.

وتستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري، وفي الإطلاع على خبرات الدول التي تناولتها الدراسات في تطوير المركز وأبحاثه، ما ينعكس على تطوير التعليم عامة، والثانوي العام خاصة، كما تستفيد الدراسة الحالية من المناهج البحثية المستخدمة في هذه الدراسات، أثناء إجراء الدراسة التحليلية لأبحاث المركز الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام، وتستفيذ الدراسة من نتائج هذه الدراسات في مناقشة وتفسير نتائجها، وخاصة أن نتائج أغلب الدراسات السابقة أكدت على انعدام الصلة والعلاقة ما بين أجهزة البحث التربوي ومتخذ القرار التربوي.

خطوات الدراسة:

تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

تبدأ الدراسة **بفصل تمهيدي** يتضمن الإطار العام للدراسة من حيث مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهدافها، وأهميتها، والمنهج المستخدم فيها، وحدودها، ومصطلحاتها، بالإضافة إلى عرض لبعض الدراسات السابقة التي تمت في مجال الدراسة وتعليقاً عاماً عليها.

ومن ثم تعرض الدراسة في **الفصل الأول** تعريفاً بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، من حيث نشأته، وأهدافه، وإدارته، وكادره البشري، وهيكله التنظيمي، وموارده المالية، والجهات التي يتعاون معها على المستويات كافة، كما يعرض هذا الفصل لبعض إنجازات المركز من بحوث تربوية ومؤتمرات وندوات علمية وإصدار دوريات علمية، وصولاً لتوضيح علاقة المركز بكل من مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، ومركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار.

ونظراً لأن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية هو مؤسسة علمية تمارس البحث التربوي، فقد خصص **الفصل الثاني** لعرض ماهية البحث التربوي ودوره في تطوير التعليم بشكل عام، وذلك من خلال عرض لإشكالية مفهوم البحث التربوي، وأهدافه، وأهميته، وخصائصه، ومجالاته، وتصنيفاته، وعلاقته برسم السياسة التعليمية، وعلاقته بتطوير الممارسة التعليمية، فضلاً عن عرض لبعض معوقات إجرائه، ولبعض معوقات الاستفادة منه.

وفي سبيل رصد التطوير الذي أصاب مرحلة التعليم الثانوي العام منذ عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٤ يتناول **الفصل الثالث** عرضاً للتطورات التي حصلت على مرحلة التعليم الثانوي العام، من خلال عرض للتشريعات التربوية التي نظمت هذه المرحلة خلال الفترة المذكورة، وخاصة في المحاور التالية: الأهداف، سياسة القبول، سياسة التشعيب، الخطة الدراسية، التكنولوجيا، الامتحان.

وللوقوف على دور أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام ، جاء **الفصل الرابع** الذي يعرض فيه الباحث تعريفاً بإجراءات الدراسة التحليلية، ومن ثم يعرض أبحاث ودراسات المركز الخاصة بالتعليم الثانوي العام (عينة الدراسة)، ويلي ذلك تحليلاً متداخلاً ما بين ما توصلت إلية هذه الدراسات من نتائج ، وما أوصته من توصيات، وبين صدور تشريعات تربوية رسمية متماشية ومستندة على أبحاث ودراسات المركز الخاصة بهذه المرحلة.

ولتصل الدراسة في **الفصل الخامس** والأخير لتعرض نتائجها، ومناقشة لهذه النتائج، وصولاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات لتفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ولزيادة الإفادة من المركز والقوى البشرية الموجودة فيه في تطوير التعليم في مصر بصفة عامة، والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة..